الأمم المتحدة

TD/RBP/CONF.7/7

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
30 August 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

جنيف، ٨-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

البند ٦(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تطبيق المجموعة وتنفيذها

استعراض عملية بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يقدم الأونكتاد المساعدة في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة إلى البلدان النامية وإلى أقل البلدان نمواً، وكذلك إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بحسب ما يتلقاه من طلبات وما يتوافر له من موارد. ويشمل ذلك المساعدة على المستويين الوطني والإقليمي في صياغة قوانين المنافسة والمبادئ التوجيهية لتطبيق السياسة العامة، فضلاً عن بناء القدرات في تنفيذ سياسة المنافسة من منظور أطول أجلاً، بما يتماشى ومجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية والطلبات التي تقدم بها مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة. وعليه تتطرق هذه الوثيقة لوجاهة وتأثير وفعالية عمل الأونكتاد في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك منذ مؤتمر الاستعراض الخامس، الذي عقد في أنطاليا، تركيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وتتضمن هذه الوثيقة أيضاً تقريراً مرحلياً عن عمليات بناء القدرات وأنشطة التعاون التقني التي تقوم بها أمانة الأونكتاد، فضلاً عن أنشطة البلدان المانحة التي ردت على استبيان الأونكتاد.

(A) GE.10-51597 141010 191010

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الصفحة
	مقدمة	٣
أولاً –	وجاهة أنشطة بناء القدرات التي يقوم بها الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة	٣
	ألف– ولاية الأونكتاد	٣
	باء – استعراض أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي يقوم بها الأونكتاد	٤
	جيم– تنسيق أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة وبناء القدرات	٥
ثانياً –	فعالية أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية	٦
	ألف– الأنشطة على الصعيد الوطني	٦
	باء – الأنشطة على المستوى الإقليمي	١٠
	جيم– التعاون مع المنظمات الأخرى	١٢
	دال – المشاركة في الحلقات الدراسية والمؤتمرات	١٢
	هاء – أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي تقوم بها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية	١٣
ثالثاً –	تأثير إدخال قوانين وسياسات المنافسة على اقتصاد البلدان النامية	١٣
المرفق –	موجز طلبات البلدان للحصول على المساعدة التقنية، التي لباها الأونكتاد في الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٠ .	١٨

مقدمة

١- استعرض مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية برنامج عمل الأونكتاد للمساعدة التقنية وبناء القدرات في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وطلب إلى أمانة الأونكتاد مساعدة البلدان النامية في جهدها الرامي إلى اعتماد قوانين وسياسات فيما يتعلق بالمنافسة (الفقرة ٦(ب))، وشدد على أهمية عملية استعراض النظراء الطوعي في الأونكتاد، ودعا إلى مزيد استعراض النظراء في فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (الفقرة ٧(أ)).

٢- ولدى تنفيذ قرارات مؤتمر الاستعراض الخامس، وفريق الخبراء الحكومي الدولي الذي تلاه، اتخذت الأمانة تدابير لتعزيز برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك، كما يرد تفصيل ذلك في الفصول التالية. وتم تعزيز أهمية تأثير وفعالية عمل فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك نتيجة لهذه الإجراءات.

٣- ووفقاً لذلك، تقيم هذه المذكرة وجاهة بناء القدرات في إطار الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة وفعاليتها وتأثيرها في اقتصادات البلدان النامية. كما تتضمن المذكرة تقريراً مرحلياً عن أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية لأمانة الأونكتاد منذ مؤتمر الاستعراض الخامس وحتى مؤتمر الاستعراض السادس، إضافة إلى أنشطة البلدان المانحة التي ردت على استبيان الأونكتاد.

أولاً - وجاهة أنشطة بناء القدرات التي يقوم بها الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة

ألف - ولاية الأونكتاد

٤- الأونكتاد هو جهة الوصل في كل ما يدور من عمل فيما يتصل بسياسات المنافسة وحماية المستهلك في منظومة الأمم المتحدة الذي هو بدوره جزء من عمل الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية. ويمثل صلب عمل الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية - الذي تعود ولايته إلى اعتماد مجموعة الأمم المتحدة للمبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية في عام ١٩٨٠ - قبولاً بوجهة النظر وأن المعايير الأساسية لقوانين المنافسة، التي تستخدم منذ أمد بعيد في البلدان المتقدمة، يجب توسيعها لتشمل عمليات المؤسسات، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية، في البلدان النامية. وبالتالي فإن الفرع المتعلق بالأهداف في مجموعة الأمم المتحدة يشدد على أن مصالح

البلدان النامية بشكل خاص يجب أن تراعى في القضاء على الممارسات المانعة للمنافسة والتي قد تلحق ضرراً بالتجارة الدولية والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينظر الفرع المتعلق بالأهداف إلى مجموعة الأمم المتحدة بأنها إسهام دولي في عملية أوسع لتشجيع واعتماد وتعزيز القوانين والسياسات في هذا المجال على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٥- ودعا مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض مجموعة المبادئ، في الفقرة ٦(ب) "إلى مساعدة البلدان النامية في ما تبذله من جهود لاعتماد القوانين والسياسات في مجال المنافسة، وإنشاء السلطات المعنية بالمنافسة، وتكييف القوانين والسياسات وفق احتياجاتها وأهدافها الإنمائية، فضلاً عن القيود التي تحد من قدراتها، وتنفيذ هذه القوانين والسياسات تنفيذاً فعالاً، بما في ذلك من خلال دراسة جملة أمور منها (د) تقديم المساعدة التقنية، والخدمات الاستشارية والتدريبية، والخدمات العالمية والدعوية".

٦- وبالإضافة إلى ذلك، نص اتفاق أكرا (الفقرة ٧٤) على أنه "ينبغي بذل جهود لمنع وإزالة الهياكل والممارسات المانعة للمنافسة وتعزيز مسؤولية الشركات الفاعلة ومساءلتها على المستويين الوطني والدولي، ومن ثم تمكين المنتجين والمشاريع والمستهلكين في البلدان النامية من الاستفادة من تحرير التجارة. وينبغي أن يُستكمل ذلك بإشاعة ثقافة المنافسة وتحسين التعاون بين سلطات المنافسة. والبلدان النامية مدعوة إلى النظر، كمسألة ذات أهمية، في وضع قوانين وأطر للمنافسة تكون أنسب لاحتياجاتها الإنمائية، وتستكمل بالمساعدة التقنية والمالية اللازمة لبناء القدرات، مع المراعاة التامة لأهداف السياسات الوطنية والقيود المتصلة بالقدرات".

باء – استعراض أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي يقوم بها الأونكتاد

٧- يواصل الأونكتاد، عملاً بولايته، تقديم المساعدة التقنية ذات الصلة بإعداد أو اعتماد أو تنقيح أو تنفيذ سياسات وتشريعات المنافسة الوطنية، وأيضاً عن طريق بناء القدرات المؤسسية الوطنية لإنفاذ تشريعات المنافسة الفعالة. وبالتالي ينظم الأونكتاد على المستوى الوطني:

(أ) المساعدة في إعداد قوانين المنافسة وحماية المستهلك وما اتصل بذلك من تشريعات؛

(ب) عقد اجتماعات استشارية لاستعراض مشاريع قوانين المنافسة مع ممثلي الحكومات. وتمثل هذه الأنشطة خطوةً أساسية في طريق اعتماد تشريعات المنافسة؛

(ج) تنظيم دورات دراسية مكثفة حول قوانين وسياسات المنافسة بما يشمل تنظيم دورات تدريبية حول جمع الأدلة في قضايا المنافسة؛

(د) تنظيم دورات تدريبية للقضاة حول المسائل ذات الصلة بقوانين وسياسات المنافسة؛

(هـ) تنظيم دورات تدريبية حول تنفيذ قوانين المنافسة للمسؤولين المعينين الجدد.

٨- على الصعيد الإقليمي، يساعد الأونكتاد في صياغة وتنفيذ التشريعات الإقليمية بشأن المنافسة. وقد نظم أيضاً عدداً من المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل الرامية إلى المساهمة في بناء القدرات والتعاون المتعدد الأطراف في مجال المنافسة. وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ينظم الأونكتاد بالتالي ما يلي:

(أ) دراسات وتقارير عن تعزيز المؤسسات في مجال المنافسة؛

(ب) حلقات عمل/مؤتمرات إقليمية بشأن قوانين وسياسات المنافسة؛

(ج) مؤتمرات دولية حول سياسات المنافسة للبلدان الأفريقية والعربية وبلدان أمريكا اللاتينية وآسيا؛

(د) إعداد دراسات وتقارير عن إطار ممكن للتعاون في مجال سياسات المنافسة والتجارة والمسائل ذات الصلة لتجمعات التكامل الإقليمي؛

(هـ) دورات تدريب إقليمية للقضاة والمدعين العامين في مجال إنفاذ قوانين المنافسة.

٩- وكما يتبين من خلال المعلومات المقدمة أدناه، ازدادت إلى حد كبير خلال فترة الأعوام الخمسة المشمولة بالاستعراض أنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات والتدريب. وذلك راجع جزئياً إلى الاهتمام الكبير الذي أبدته الدول الأعضاء، على الصعيدين المحلي والإقليمي، كما أنه راجع جزئياً أيضاً إلى التضامن الذي أبداه المانحون من العديد من البلدان الذين تقدموا بمساهمات مالية وتبرعات عينية سخية.

جيم - تنسيق أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات

١٠- تجاوباً مع المقرر ٤٩٢(د-٥٤) بشأن "استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة"، الذي اعتمده مجلس التجارة والتنمية، ذكّرت الفقرة ١٨ من هذا المقرر بالتوصية ١٩ الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة فيما يتعلق بالحاجة إلى توحيد مشاريع التعاون التقني، وطلبت إلى الأمانة البدء، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في عملية إنشاء الصناديق الاستئمانية المواضيعية داخل الشُعب وبينها. ومتابعة لهذا المقرر أقدم الأونكتاد على مبادرتين هما:

(أ) توسيع نطاق برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية لزيادة تغطية البلدان من ٥ إلى ١٠ بلدان؛

(ب) إطلاق برنامج إقليمي لأفريقيا، هو برنامج المنافسة في أفريقيا (AFRICOMP). وبالإضافة إلى ذلك يقوم الأونكتاد بتنسيق ما يقدمه من مساعدة إلى البلدان الأخرى من خلال برنامج الأداء الموحد في الأمم المتحدة[1].

ثانياً – فعالية أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية

١١- واصل الأونكتاد، في الفترة ما بين مؤتمريه الاستعراضيين الخامس والسادس، جهوده الموجهة نحو الطلب لمساعدة فرادى البلدان والمنظمات الإقليمية على إعداد وتنفيذ قوانين وسياسات المنافسة، ويلخص المرفق ١ أنشطة بناء القدرات الرئيسية التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح البلدان والمؤسسات التي يهمها الأمر.

ألف – الأنشطة على الصعيد الوطني

١٢- قام الأونكتاد بتقديم مساعدة تقنية فيما يتعلق بإعداد السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك أو إقرارها أو تنقيحها أو تنفيذها. وشملت هذه المساعدة أيضاً المساهمة في تحسين فهم القضايا ذات الصلة وبناء القدرات المؤسسية الوطنية في إنفاذ تشريعات المنافسة الفعالة. كما ساعد الأونكتاد الحكومات على تحديد دور سياسات المنافسة في التنمية، وآثارها على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي، واستراتيجيات التعاون الدولي في هذا الميدان. وينتقل التقرير الآن إلى إبراز الأنشطة التي قام بها الأونكتاد في الفترة ما بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠ بمزيد من التفصيل[2].

١- الأنشطة ذات الصلة بسياسات المنافسة

١٣- اقترنت الأنشطة الاستشارية والتدريبية المختلفة التي اضطلع بها الأونكتاد بتنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل وغير ذلك من الاجتماعات والأنشطة الموجهة إلى أصحاب المصلحة، والتي تستهدف مسؤولين محددين أو جمهوراً واسعاً يشمل مسؤولين

(١) أطلقت الأمم المتحدة المبادرة النموذجية "توحيد الأداء" في عام ٢٠٠٧ للاستجابة لتحديات العالم المتغير وسير الكيفية التي يمكن بها لأسرة الأمم المتحدة أن تقدم مساعدة إنمائية بطريقة أكثر تنسيقاً في ثمانية بلدان.

وعندما أطلق الأمين العام مبادرة "توحيد الأداء"، تطوعت حكومات ثمانية بلدان – ألبانيا، أوروغواي، باكستان، جمهورية تنزانيا المتحدة، الرأس الأخضر، رواندا، فييت نام، موزامبيق – لتصبح بلداناً رائدة في "توحيد الأداء". واتفقت البلدان الرائدة على العمل مع منظومة الأمم المتحدة للاعتماد على نقاط القوة والمزايا المقارنة لدى مختلف أفراد أسرة الأمم المتحدة. وهي تنظر معاً في سبل زيادة تأثير منظومة الأمم المتحدة من خلال برامج أكثر تناسقاً، والحد من تكاليف الصفقات بالنسبة للحكومات، وتخفيض النفقات العامة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة.

(٢) يقدم المرفق ١ موجزاً بطلبات البلدان الحصول على المساعدة التقنية التي لبّاها الأونكتاد في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

حكوميين وأكاديميين، فضلاً عن دوائر الأعمال والمستهلكين. وقد أسهمت هذه الأنشطة في التوعية بدور المنافسة وتشجيع ثقافة المنافسة.

٢- الدعوة إلى المنافسة

١٤- وفر الأونكتاد دورات تدريبية حول قوانين وسياسات المنافسة لأصحاب المصلحة، ومن بينهم البرلمانيون ومنظمو القطاعات ومجتمعات الأعمال وجمعيات المستهلكين في كل من إكوادور، وأنغولا، وباراغواي، وبوتسوانا، وبوليفيا، وتشاد، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وجزر القمر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية لاو الديمقراطية، وسوازيلند، والكاميرون، وكمبوديا، وكوستاريكا، وليسوتو، وملاوي.

٣- تقديم المساعدة في إعداد قوانين المنافسة الوطنية

١٥- قدم الأونكتاد المساعدة في إعداد وتعديل واعتماد قوانين المنافسة الجديدة في البلدان التالية: إكوادور، وأوغندا، وبوتسوانا، وترينيداد وتوباغو، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وسوازيلند، وكوستاريكا، وماليزيا، والمملكة العربية السعودية، وموزامبيق. وساهم الأونكتاد أيضاً في وضع مشروع قانون المنافسة لحكومة إقليم كردستان العراق.

٤- تدريب المعنيين بقضايا المنافسة

١٦- نُظِّمت حلقات دراسية في مجال المنافسة الوطنية للمعنيين بقضايا المنافسة في وكالات المنافسة المنشأة حديثاً. وشملت هذه الحلقات الدراسية كلاً من إكوادور وإندونيسيا وسوازيلند والكاميرون ونيكاراغوا. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع دليل لـ "تدريب المدربين" بشأن سياسات المنافسة للجنة الإندونيسية للإشراف على المنافسة في مجال الأعمال، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني، وتمت ترجمة هذا الدليل إلى اللغة الإندونيسية. كما نُظِّمت دورات تدريبية إضافية للقضاة في كل من إندونيسيا والسلفادور وملاوي. ونُظِّمت بجنيف دورة تدريبية حول قوانين وسياسات المنافسة وقدم عرض لمسائل حماية المستهلك للمسؤولين الحكوميين والأوساط الأكاديمية من إقليم كردستان العراقي. وتلت هذه الدورة دورة لتدريب المدربين بشأن المسائل الأوسع المتعلقة بسياسات المنافسة وحماية المستهلك وسياسات الاستثمار.

٥- بناء المؤسسات

١٧- شارك الأونكتاد في إنشاء وكالات معنية بالمنافسة في كل من بوتسوانا وترينيداد وتوباغو ومدغشقر والمملكة العربية السعودية وموريشيوس، وساعد أيضاً في تعيين مفوضين في هذه البلدان. ومن بين البلدان الأخرى التي ساعدتها أنشطة الأونكتاد في مجال بناء المؤسسات ما يلي:

(أ) **موزامبيق** - أعد الأونكتاد تقريرين للإطار المؤسسي لتعزيز قانون المنافسة؛

(ب) **بوتسوانا** – جولة دراسية إلى سلطات سياسات المنافسة وحماية المستهلك في كل من أستراليا والسويد وسويسرا وهونغ كونغ (الصين) بوفد يتألف من أعضاء لجنة صياغة تشريع المنافسة في بوتسوانا؛

(ج) **الجمهورية الدومينيكية** – قام الأونكتاد، في إطار برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية (COMPAL)، بإعداد التشريع التكميلي والمبادئ التوجيهية لتطبيق قانون المنافسة؛

(د) **مصر** – تعاون الأونكتاد مع برنامج تطوير القانون التجاري التابع لوزارة التجارة الأمريكية في تنظيم دورة تدريبية مكثفة للموظفين المعينين حديثاً في جهاز حماية المنافسة في مصر عُقدت بالقاهرة؛

(هـ) **الأردن** – نظمت حلقة تدريبية بالاشتراك مع المديرية الأردنية للمنافسة والوكالة الكورية للتعاون الدولي بشأن "إساءة استعمال المركز المهيمن والاتفاقات المانعة للمنافسة؛

(و) **كينيا** – متابعةً لاستعراض النظراء بشأن سياسة المنافسة في كينيا، تم تقديم المساعدة لكينيا لهيكلة سلطتها المعنية بالمنافسة وإعادة صياغة قانون المنافسة. وبالإضافة إلى ذلك نظمت سلسلة من حلقات العمل والجولات الدراسية في بعض البلدان المختلفة في إطار استعراض قانون كينيا بشأن مكافحة الممارسات التجارية التقييدية ومراقبة الاحتكارات والأسعار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ تم إضفاء الصبغة النهائية على تقرير الإطار المؤسسي بشأن تنفيذ قانون المنافسة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ز) **ملاوي** – نظمت حلقة عمل توجيهية للمعينين الجدد في لجنة المنافسة والتجارة المنصفة في ملاوي؛

(ح) **بيرو** – نظم الأونكتاد، بالتعاون مع سلطة المنافسة في بيرو بليما حلقة دراسية حول مسائل المنافسة وحماية المستهلك – بما في ذلك الخدمات المالية، والتأمين، والخدمات الصحية، والطاقة وسمحت المشاورات التي أجريت مع السلطات البلدية والمحلية في إيكويتوس بزيادة الوعي بأهمية تعزيز المكتب المحلي لسلطة المنافسة؛

(ط) **جنوب أفريقيا** – أجريت مشاورات بين محكمة طعون المنافسة بجنوب أفريقيا وفريق تابع للأونكتاد في بريتوريا لإجراء استعراضها الداخلي للحالات التي تعالجها محكمة الطعون.

٦- عمليات استعراض النظراء والمتابعة

١٨- بغية ضمان الاتساق بين النهج الحكومية المتبعة إجمالاً في عملية الخصخصة وتحرير نظم التجارة والاستثمار، شرع الأونكتاد في تصميم عمليات استعراض نظراء طوعي بخصوص

قوانين وسياسات المنافسة. ووفرت عمليات الاستعراض هذه محفلاً مثالياً للوقوف على الكيفية التي يمكن بها للإصلاحات الاقتصادية أن تشجع التنمية وتكفل عمل الأسواق لصالح الفقراء. ومنذ مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض مجموعة المبادئ، تم استعراض البلدان التالية: كينيا وجامايكا (٢٠٠٥)، تونس (٢٠٠٦)، كوستاريكا (٢٠٠٨)، إندونيسيا (٢٠٠٩). ويعتزم الأونكتاد استعراض سلطة المنافسة في أرمينيا خلال المؤتمر السادس.

١٩- ووفرت الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة إطاراً يمكن فيه للأونكتاد أن يقوم باستعراض نظراء طوعي بشأن قوانين وسياسات المنافسة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والدول الثماني الأعضاء فيه. وكان ذلك أول استعراض على الإطلاق لسياسة المنافسة في تجمع إقليمي، وأبرز التحديات والفرص التي تواجه البلدان النامية في تعزيز مخططاتها الإقليمية للتعاون والتكامل. وأصبحت عمليات استعراض النظراء جزءاً لا يتجزأ وقيماً من عمل الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية. وقد انبثقت عنها مجموعة من التوصيات بشأن كيفية جعل تطبيق التشريع أكثر فعالية على المستويين الإقليمي والوطني وكيفية القيام، من خلال الأونكتاد، ببناء القدرة على تعزيز الدعوة إلى سياسات المنافسة.

٧- حماية المستهلك

٢٠- نُظِّمت ست حلقات عمل وطنية بشأن مسائل حماية المستهلك بجميع مناطق بوتان في الفترة ما بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠. وكانت حلقات العمل ترمي إلى تحقيق التماسك بين مختلف التشريعات التي ينفذها مختلف الشركاء وتحديد أوجه التآزر بين المساعدة التي يقدمها مختلف المانحين، بما في ذلك الأونكتاد، بشأن حماية المستهلك. وتبعت حلقات العمل هذه جولات دراسية إلى أستراليا لإضفاء الصبغة النهائية على الإطار المؤسسي من أجل إنشاء وكالة لحماية المستهلك وتحسيس أصحاب المصلحة بفائدة تطبيق قانون حماية المستهلك. وخلال هذه الفترة، قام الأونكتاد أيضاً بإعداد دراستين استقصائيتين للسوق بشأن حالة سلامة منتجات الاستهلاك وضماناتها وعلاماتها وأسعارها في جميع مناطق بوتان. وتستخدم هذه التقارير كأساس لزيادة الوعي وجعل الأسواق تعمل لصالح المستهلكين، ولا سيما الفقراء منهم.

٢١- وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات نُظمت حلقة عمل بشأن الربط بين مسائل حماية المستهلك والقطاع غير الرسمي. وزادت حلقة العمل هذه الوعي بوجود نقائص في مختلف القطاعات وبالحاجة إلى وضع سياسات متماسكة في مجال المنافسة وحماية المستهلك. ونُظمت بفرانسيستاون دورة تدريبية حول حماية المستهلك ورفاهة للمسؤولين الحكوميين في كل من الولايات المركزية والإقليمية في بوتسوانا.

٢٢- وساعد الأونكتاد أيضاً كمبوديا في وضع قانونها الوطني لحماية المستهلك والإطار المؤسسي لتنفيذه. وتم خلال اجتماع تشاوري عُقد بفينتيان استعراض مشروع منقح بشأن قانون حماية المستهلك في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. ونتيجةً لهذه الاجتماعات، تم النظر في التعليقات على تفاصيل مشروع القانون والاتفاق على الإجراء لمزيد العمل بهذا الخصوص. ونُظمت حلقة عمل وطنية بشأن قوانين وسياسات المستهلك للمجتمع المدني ومنظمي القطاع في بليلونغوي بملاوي. وفي إطار برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية نظمت تظاهرات للتعريف بهذه السياسات في ماناغوا بنيكاراغوا وفي كوستاريكا وبيرو والسلفادور بشأن نتائج الدراسات القطاعية التي تغطي مجموعة من منتجات الاستهلاك. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت أيضاً لجنة المنافسة الزامبية في التحضير ليوم المنافسة والاستهلاك في لوساكا.

باء - الأنشطة على المستوى الإقليمي

١- الجماعة الكاريبية

٢٣- في سياق مساعدة البلدان الكاريبية في مجال إنفاذ مسائل حماية المستهلك الوطنية والإقليمية، عُقدت حلقة عمل إقليمية بشأن أدوات التحري في شكاوى المستهلكين بسانت لوسيا.

٢- برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية

٢٤- تم تنفيذ الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية لصالح خمسة من بلدان أمريكا اللاتينية (دولة بوليفيا المتعددة القوميات وكوستاريكا والسلفادور ونيكاراغوا وبيرو)، بدعم من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية السويسرية، بمشاركة جميع البلدان المستفيدة.

٣- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٢٥- نظم الأونكتاد أيضاً، إلى جانب أمانتي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، حلقتين دراسيتين إقليميتين للمشاركين من الدول الأعضاء في الجماعة والاتحاد. وكان الهدف من الحلقة الدراسية الإقليمية للتدريب والمعلومات بشأن قوانين وسياسات المنافسة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استعراض مشاريع قوانين المنافسة الإقليمية ومناقشة الإطار التنظيمي الإقليمي لسياسة المنافسة. وأتاحت الحلقة الدراسية الثانية الفرصة لتبادل وجهات النظر بين خبراء المنافسة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والأونكتاد حول كيفية وضع قواعد

منافسة مشتركة في غرب أفريقيا، بما في ذلك الاعتماد على توصية الأونكتاد المتعلقة باستعراض النظراء.

٤- الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

٢٦- عقد الأونكتاد ست حلقات تدريبية وطنية حول تنفيذ قواعد المنافسة في الاتحاد، بالتعاون مع الأمانة. وبالإضافة إلى ذلك تم تنظيم جولة دراسية إلى سلطة المنافسة السويسرية لوفد من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ترأسه أحد مفوضي الاتحاد.

٥- الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي

٢٧- عمل الأونكتاد بشكل وثيق مع أمانة الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي في إعداد قواعد سياسات المنافسة والممارسات التجارية غير المنصفة. وشارك كل من الأونكتاد وأمانة الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي بويندهوك، ناميبيا، في تنظيم سلسلة من حلقات العمل الوطنية التشاورية لبلورة اتفاق تعاون للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي بشأن تنفيذ سياسة المنافسة ووضع مرفق عن الممارسات التجارية غير المنصفة (المادتان ٤٠ و٤١ من اتفاق الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي). وقام الأونكتاد بصياغة اتفاقات المرفق والاتفاق المقترحين.

٦- مركز المنافسة بتونس الذي أنشئ بالتعاون مع الأونكتاد

٢٨- نظم الأونكتاد، بالتعاون مع وكالات المنافسة التونسية، حلقة عمل إقليمية حول تأثير الأزمة الغذائية على تنفيذ قوانين المنافسة وحلقة عمل وطنية بشأن مسائل المنافسة في خدمات التوزيع.

٧- برنامج المنافسة لأفريقيا

٢٩- أُطلق رسمياً برنامج المنافسة لأفريقيا، وهو برنامج المنافسة الجديد لأفريقيا، بجنيف في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقد جاءت هذه المبادرة الجديدة استجابة للولاية التي منحها اتفاق أكرا (الفقرة ١٠٤(ز)). وهي تهدف إلى مساعدة البلدان الأفريقية على تطوير الهياكل الإدارية والمؤسسية والقانونية الملائمة من أجل الإنفاذ الفعال لقوانين وسياسات المنافسة والاستهلاك. ومعظم أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني في أفريقيا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ إنما تم الاضطلاع بها في إطار برنامج المنافسة لأفريقيا. ويتوخى البرنامج نهجاً أكثر تنسيقاً وتناسقاً في أنشطة التعاون التقني، بالاستناد إلى احتياجات كل بلد من البلدان المستفيدة وفي نفس الوقت تشجيع التعاون الإقليمي. وهو يركز على إمساك المستفيدين بزمام الأمور وهو موجه نحو الطلب. كما يسعى البرنامج إلى إقامة صلات أوثق مع القطاع الخاص، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية ومؤسسات التعلم المحلية. وفي أيار/مايو ٢٠١٠ تم توسيع نطاق برنامج المنافسة لأفريقيا ليشمل تسعة بلدان مستفيدة إضافية.

جيم – التعاون مع المنظمات الأخرى

٣٠- لفرع سياسات المنافسة والاستهلاك شبكة واسعة من الشركاء المتعاونين الذين ينفذ معهم العديد من الأنشطة التحليلية وأنشطة بناء القدرات. وقد أقام الفرع، من خلال فريق الخبراء الحكومي الدولي، تعاوناً دائماً مع سلطات المنافسة الوطنية وخبراء المنافسة في جميع أنحاء العالم. ويتم تعزيز ذلك أكثر مع بلدان مختارة من خلال ما يقوم به الفرع من أنشطة لبناء القدرات على المستوى الوطني والانتهاء، مؤخراً، من عمليات استعراض النظراء. ويشارك الفرع أيضاً ويتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، فضلاً عن القطاع الخاص. ولما كانت أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد تتم على المستوى الوطني وفي إطار المحافل الإقليمية ودون الإقليمية، تم تعزيز العلاقات مع تجمعات التكامل الإقليمي في البلدان النامية لدعم تطوير وتنفيذ سياسات المنافسة الإقليمية. وبهذا الخصوص، تم إنشاء مجموعات بحث للأونكتاد ضمت ٢٥ مؤسسة، في أيار/مايو ٢٠١٠[٣].

٣١- وتم تقديم المساعدة الاستشارية بشأن تنفيذ اتفاق التعاون الإقليمي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن قوانين وسياسات المنافسة والاستهلاك إلى الدول الأعضاء في الجماعة أثناء الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن قانون المنافسة في سياسة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (غابورون، بوتسوانا، ١٨-٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٩).

٣٢- تم تنظيم حلقة دراسية إقليمية حول المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بغية تحديد مجالات مزيد البحث والتقدم بالتوصيات إلى صانعي السياسات لتعميق التكامل الإقليمي وتشجيع التنمية الاقتصادية. وناقشت الحلقة الدراسية مسائل تتعلق بدور المنافسة في تشجيع التنمية والترابط بين التجارة وسياسة المنافسة. واتفقت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إنشاء فريق عامل معني بالتجارة والمنافسة بدعم تقني من الأونكتاد.

دال – المشاركة في الحلقات الدراسية والمؤتمرات

٣٣- في عام ٢٠٠٩، شارك موظفون تابعون للأونكتاد في عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمؤتمرات ذات الصلة بمسائل قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. وشمل ذلك المشاركة في الاجتماعات الإقليمية، إلى جانب شبكة المنافسة الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(٣) انظر الموقع التالي: http://www.unctad.info/en/6th/UN-Conference-on-Competition-Policy/.

هاء – أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي تقوم بها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية

١- المساعدة المقدمة من البلدان المانحة

٣٤- قدمت المفوضية الأوروبية المساعدة إلى إسرائيل والصين والهند والبلدان المرشحة، وبلدان البلقان الغربية، والمكسيك. وواصلت سويسرا تقديم دعمها لبرنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك في منطقة أمريكا اللاتينية. وقدمت المساعدة أيضاً إلى وكالة المنافسة الفييتنامية التي أنشئت مؤخراً. وفي إطار شبكة المنافسة الدولية تقدم سلطة المنافسة في الاتحاد الروسي المساعدة التقنية إلى سلطات مكافحة الاحتكار في منغوليا وكازاخستان وجمهورية مولدوفا وكازاخستان. وتساعد أيضاً الإدارة الاتحادية لمكافحة الاحتكار الروسية منغوليا في وضع قانونها الجديد للمنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم هذه الإدارة المساعدة التقنية في إعداد التقرير عن "الوضع والاتجاهات في تطوير سياسة المنافسة في جمهورية أرمينيا"، الذي سيعرض أثناء الاجتماع المقبل للمجلس المشترك بين الدول الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة المعني بسياسة مكافحة الاحتكار، في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٣٥- ووقعت سلطة المنافسة البرتغالية بروتوكولاً للتعاون التقني مع المنظومة البرازيلية للدفاع عن المنافسة. كما وقعت سلطة المنافسة البرتغالية مذكرة تفاهم مع جمهورية موزامبيق. والهدف من ذلك هو مساعدة موزامبق على وضع إطارها الخاص لسياسة منافسة ثابتة بالاستناد إلى أفضل الممارسات الدولية وإقامة قاعدة تشريعية متينة، في إطار سياسة دولية.

٣٦- وقدمت اليابان المساعدة إلى كل من إندونيسيا والصين وفييت نام. وتمثلت مساعدة اليابان في تنظيم حلقات دراسية ودورات تدريبية حول مسائل قوانين وسياسات المنافسة في البلدان المستفيدة. وقدمت لجنة شؤون المنافسة والمستهلك الأسترالية، أو تعتزم تقديم، مساعدة إلى لجنة المستهلك والمنافسة المستقلة في بابوا غينيا الجديدة ولسلطة المنافسة الفييتنامية.

ثالثاً – تأثير إدخال قوانين وسياسات المنافسة على اقتصاد البلدان النامية

٣٧- من الصعب تقدير التأثير المباشر لإدخال قوانين وسياسات المنافسة على الاقتصاد. غير أن التدابير غير المباشرة للتغيرات في السياسات الحكومية واللوائح يمكن أن تخلق بيئة تمكينية للأعمال التجارية لكي تزدهر، ولكي يستفيد المستهلكون، ولكي تعمل الأسواق لصالح الفقراء. ويمكن أن تكون مثل هذه التغيرات دلالة على تسجيل تحسن في بيئة الأعمال التجارية من خلال تخفيض تكلفة الأعمال التجارية وتعزيز رفاه المستهلك. وتجسد الأمثلة التالية البعض من التغيرات الحديثة الملحوظة الواضحة في البلدان التي قدم فيها الأونكتاد المساعدة بشأن تغيرات قوانين وسياسات المنافسة.

٣٨- ساهم بناء القدرات في سياسة المنافسة في **أنغولا** في فهم أفضل لمضمون مشروع قانون المنافسة في صفوف البرلمانيين وأصحاب المصلحة، بما يأمّن سنّ البرلمان لهذا القانون. وفي **بوتان**، ساهمت الجولة الدراسية التي تم تنظيمها في أستراليا في تحسين فهم المسائل اللازمة لإنشاء وكالة فعالة لحماية المستهلك واستخدام تكنولوجيا المعلومات في معالجة الشكاوى وتتبعها وتجهيز التقارير. وأفضت هذه الجولة الدراسية أيضاً إلى الحصول على نسخة مبسطة من برمجيات تكنولوجيا المعلومات لاستخدامها في بوتان.

٣٩- وساهمت المساعدة المقدمة **للكاميرون** في زيادة قدرة المسؤولين الكاميرونيين على إنفاذ تشريع المنافسة بفعالية على المستويين الوطني والإقليمي. وبهذا الخصوص، استطاعت سلطة المنافسة الوطنية في الكاميرون اتخاذ أول قرار لها بشأن قضية تتعلق بالمنافسة في صناعة السكر في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٩، تم تنظيم حلقة عمل في سانتو دومينغو (**الجمهورية الدومينيكية**) سمحت بتعزيز وعي مجموعة واسعة من المسؤولين من مختلف الهيئات الحكومية ذات الصلة بخصوص مختلف المسائل ذات الصلة بالربط البيني بين التجارة والمنافسة؛ ولا سيما بشأن دور سياسة المنافسة في التجارة والتكامل الإقليمي.

٤٠- وسمحت المساعدة المقدمة إلى **العراق** للأونكتاد بتلقين المهارات التدريبية للمسؤولين من حكومة إقليم كردستان العراقي، وزادت التوعية بقوانين وسياسات المنافسة والاستثمار لدى المشاركين، وساهمت في إقامة روابط مع الدوائر الحكومية والأكاديمية من أجل تشجيع الدعوة إلى المنافسة. وسمحت المساعدة المقدمة إلى **ملاوي** بتعزيز المعارف بشأن دور المسؤولين في إدارة وإنفاذ قوانين وسياسات المنافسة، فضلاً عن تعيين موظفين جدد.

٤١- أطلقت **كينيا** برنامجاً طموحاً لإصلاح نظام التراخيص أدى إلى إلغاء ١١٠ رخص تجارية وتبسيط إجراءات ثمانية أنواع أخرى، مما أدى إلى تقليص مدة وتكلفة الحصول على رخص البناء وتسجيل الشركات. ومع نهاية البرنامج سيتسنى تبسيط وإلغاء أكثر من ٦٠٠ رخصة من الرخص البالغ عددها ١ ٣٠٠ رخصة. وأفضى استعراض النظراء لقانون المنافسة في إطار الأونكتاد وتعديل قانون الاحتكار ومراقبة الأسعار إلى إدخال المنافسة في قطاع تقييم الأراضي (بإفساح المجال أمام مزاولي المهنة من القطاع الخاص) وتقليص الفترة التي يستغرقها تقييم الأراضي (لتصبح أسبوعاً واحداً عوضاً عن شهر). كما وسّع مكتب الإقراض الخاص نطاق تغطية قاعدة بياناته بإضافة تجار التجزئة وشركات المرافق العامة كمصادر للمعلومات.

٤٢- وفي **ملاوي**، باشر الفرع التجاري لمحكمة بلانتير العليا النظر في القضايا التجارية وتعيين قاضيين متخصصين في القضايا التجارية. واعتمدت **موزامبيق** قانوناً تجارياً جديداً. ويطبِّق القانون الجديد قواعد حديثة لإدارة الشركات ويعزز حقوق وواجبات حاملي الأسهم من الأقلية. ويحدد أيضاً مسؤوليات مجالس الإدارة بشكل أوضح. كما أفضى هذا القانون إلى تحديث عملية تسجيل المشاريع التجارية عن طريق إلغاء التسجيل المؤقت وجعل الاستعانة بمكاتب التسجيل اختيارياً. وتأتي هذه الإصلاحات تكميلاً لاعتماد إطار لسياسة المنافسة

ووضع قانون للمنافسة في إطار مشروع للأونكتاد. ولمحكمة مابوتو الآن قاضيان متخصصان مكلفان بالمسائل التجارية وبوضع قواعد محاكمة جديدة من المفروض أن تزيد من كفاءة النظام القضائي.

٤٣- واستحدثت **إندونيسيا** عملية مبسطة ورخصاً مؤقتة جديدة تسمح بالشروع في البناء إلى حين صدور الموافقة على الرخصة الكاملة، مما أدى إلى تقليص الوقت الذي يستغرقه الحصول على رخصة البناء من ٤٩ يوماً إلى ٢١ يوماً. كما ألغي الحد الأدنى للقروض الذي كان يبلغ ٥٠ مليون روبية (٤٦٠ ٥ دولاراً)، مما زاد تغطية القروض بنسبة ١٥٠ في المائة. وتشكل الإصلاحات جزءاً من سياسة المنافسة التي تدعو إليها الهيئة الإندونيسية للمنافسة في الدوائر الحكومية والبرلمان. ومن جهة أخرى ساهمت في عام ٢٠٠٩ حلقة عمل، بشأن مكافحة الاندماجات لموظفي سلطة المنافسة الإندونيسية في تعزيز معارف المسؤولين الحكوميين في مجال مكافحة الاندماجات بغية التنفيذ الفعال لتشريع المنافسة الوطني في هذا المجال. وتشمل المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى إندونيسيا تدريب موظفي الهيئة الإندونيسية للمنافسة وقضاة المحكمة العليا وقضاة المحاكم المحلية.

٤٤- واعتمدت **ماليزيا** مؤخراً، بمساعدة الأونكتاد، إطار سياسة جديدة للمنافسة يستخدم كأساس لقانون المنافسة الجديد. كما أسرعت ماليزيا في عملية التدقيق في المشاريع التجارية وتسجيلها، مما أدى إلى تقليص الوقت اللازم لذلك بأسبوع. وخفضت ماليزيا الضريبة المفروضة على الأرباح بنقطة مئوية (إضافة إلى تخفيض آخر بنقطة مئوية مقررة بحلول عام ٢٠١٠) وبسطت عملية تقديم الإقرارات الضريبية الإلكترونية فقلصت المدة الزمنية التي يستغرقها تقديم هذه الإقرارات بواقع ٢٤ ساعة.

٤٥- **وفييت نام**، التي استفادت من مساعدة الأونكتاد في إعداد مرسومها لحماية المستهلك وقانونها الخاص بالمنافسة تسمح الآن للمؤسسات التجارية باستخدام الأوصاف العامة للأصول والالتزامات في اتفاقات ضمان القروض واستخدام الأصول المستقبلية لضمان الدين أو الالتزام. واعتمدت فييت نام أيضاً تشريعاً جديداً للأوراق المالية والمؤسسات التجارية. وقد أنشأ قانون الأوراق المالية (٢٠٠٨) مركزاً جديداً للأوراق المالية والتداول. وقانون المؤسسات التجارية (٢٠٠٧) يسمح بمزيد مشاركة المستثمرين في أعمال الشركات الكبرى ويوسع عملية الإفصاح عن الصفقات المبرمة مع الأطراف ذوي الصلة. وبالإضافة إلى ذلك يستحدث هذا القانون واجبات استئمانية على المديرين.

٤٦- وقام كل من **كوستاريكا** و**السلفادور**، اللذان هما بلدان مستفيدان من برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية التابع للأونكتاد بإصلاحات هامة. وكوستاريكا تسمح الآن للتجار بإرسال إقراراتهم الجمركية إلكترونياً، وقد حسنت قدراتها في مجال خدمة الزبائن، مما أدى إلى تقليص الإطار الزمني الذي تستغرقه التجارة عبر الحدود بواقع ستة أيام بالنسبة للواردات وسبعة أيام بالنسبة للصادرات. أما السلفادور فقد أنشأت

مركز خدمات جامعاً للمستوردين، فسهلت بذلك عملية التوثيق والموافقة. وفي ترينيداد وتوباغو، ساعد الأونكتاد في وضع الإطار المؤسسي لقانون المنافسة الذي أصبح يضم الآن شركات المرافق العامة كمصدر معلومات لمكاتب الإقراض، موسعة بذلك قاعدة المعلومات المتعلقة بالإئتمان. وبالإضافة إلى ذلك تم تخفيض الضريبة على دخل الشركات من ٣٠ إلى ٢٥ في المائة.

٤٧- **ومصر**، التي ساعدها الأونكتاد في الأعوام الأخيرة في وضع واعتماد قانون للمنافسة، قامت بتخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لبعث مشروع تجاري من ٥٠ ٠٠٠ إلى ١ ٠٠٠ جنيه مصري، كما قلصت الفترة الزمنية اللازمة لبدء المشروع وتكاليفه بمعدل النصف. وخفضت مصر أيضاً تكلفة تسجيل الملكية العقارية من ٣ في المائة من قيمة العقار إلى رسم ثابت منخفض. وأنشئت مكاتب جامعة للإجراءات بالنسبة للتجار بالموانئ، مما خفض الوقت الذي يستغرقه تجهيز الواردات بواقع سبعة أيام، وتقليص فترة تجهيز الصادرات بواقع خمسة أيام. كما خفضت مصر تكلفة الحصول على التراخيص.

٤٨- **وتونس**، التي استفادت من المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد، ومن ضمنها استعراض النظراء لقانون المنافسة التونسي في عام ٢٠٠٥، قامت بحوسبة الملفات في سجل الملكية، بما يخفض الوقت اللازم لتسجيل الملكية من ٥٧ يوماً إلى ٤٩ يوماً. وخفضت تونس أيضاً الضريبة على أرباح الشركات من ٣٥ إلى ٣٠ في المائة وعززت معلوماتها المتعلقة بالائتمان عن طريق إلغاء شرط الائتمان الأدنى بسجلها العمومي الذي كان يبلغ ٢٠ ٠٠٠ دينار تونسي.

٤٩- أما **بوتان**، التي تلقت مساعدة من الأونكتاد في عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وفي تطوير قدراتها في مجال حماية المستهلك وممارسات التجارة غير المنصفة، فقد سهلت على أصحاب المشاريع بعث شركات تجارية ذات مسؤولية محدودة عن طريق إلغاء إجراءين هما الموافقة على الاسم وعلى موقع الشبكة، عن طريق زيادة الكفاءة في مكتب تسجيل الشركات. وبذلك تقلصت المدة اللازمة لبدء المشروع في تيمفو من ٦٢ يوماً إلى ٤٨ يوماً. وإضافة إلى ذلك، أقرت الجمعية الوطنية في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ مشروع قانون الأراضي لعام ٢٠٠٧ ومشروع قانون حماية المستهلك. وإنشاء لجنة لمكافحة الفساد سوف يعني تحسين تنظيم المشتريات العمومية.

٥٠- وسمحت حلقة العمل بشأن الدعوة إلى المنافسة التي نظمت في **سان تومي وبرينسيبي**، بزيادة وعي ممثلي مختلف مجموعات المجتمع المدني بأهمية قوانين وسياسات المنافسة في اقتصاد السوق، كما سمحت بتنقيح وإعداد مشروع قانون بشأن المنافسة من أجل عرضه لغرض اعتماده. ونتيجة للمساعدة المقدمة إلى **سوازيلند** تمت توعية الحكومة بالممارسات المانعة للمنافسة في قطاع الطاقة. وكلفت هيئة استشارية بوضع سياسة وطنية للطاقة.

٥١- وأخيراً، سمحت الأنشطة ذات الصلة باجتماع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/الأونكتاد بشأن تقييم احتياجات وكالة المنافسة ووضع مشروع مشترك بشأن المنافسة في **الجمهورية العربية السورية**، للوكالة السورية بزيادة الوعي بالقانون الجديد في صفوف أصحاب المصلحة. واستطاعت الوكالة أن تدعو الوزارات والوكالات الحكومية المعفاة من قواعد القانون إلى ضرورة تحقيق التماسك بين التشريع المتعلق بالمنافسة وسائر أهداف السياسات العامة، وأسهمت أيضاً إلى حد كبير في بدء عمليات لجنة المنافسة السورية.

المرفق

موجز طلبات البلدان للحصول على المساعدة التقنية، التي لبّاها الأونكتاد في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

البلد مقدم الطلب/المستفيد	*الأنشطة المتعلقة بصياغة أو مراجعة القوانين والسياسات*	*عمليات الاستعراض والمتابعة التي يجريها النظراء*	*بناء المؤسسات*	*أنشطة الدعوة*	*حماية المستهلك*	*تدريب المسؤولين المحليين*	*أنشطة التعاون الإقليمي ودون الإقليمي*
أفغانستان	٢٠٠٦						
أنغولا	٢٠٠٦، ٢٠٠٩					٢٠٠٦، ٢٠١٠	
أذربيجان							٢٠٠٥
بنن		٢٠٠٧		٢٠٠٦			٢٠٠٦، ٢٠٠٧
بوتان	٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠				٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٠		
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	٢٠٠٦			٢٠٠٧	٢٠٠٧		٢٠٠٧
بوتسوانا	٢٠٠٦، ٢٠٠٧	٢٠١٠			٢٠٠٧، ٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٦
البرازيل							
بوركينا فاسو		٢٠٠٧				٢٠٠٦	
كمبوديا	٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩				٢٠٠٩		
الكاميرون				٢٠٠٨		٢٠٠٨	٢٠٠٨
الرأس الأخضر						٢٠٠٦	
تشاد	٢٠٠٦						
كولومبيا							٢٠٠٦
جزر القمر	٢٠١٠						
كوستاريكا	٢٠٠٦، ٢٠٠٧	٢٠٠٨		٢٠٠٧	٢٠٠٦، ٢٠٠٧		٢٠٠٦، ٢٠٠٧
كوت ديفوار		٢٠٠٧		٢٠٠٦		٢٠٠٧	٢٠٠٦
الجمهورية الدومينيكية				٢٠٠٩			
إكوادور	٢٠٠٩			٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩	

البلد مقدم الطلب/المستفيد	الأنشطة المتعلقة بصياغة أو مراجعة القوانين والسياسات	عمليات الاستعراض والمتابعة التي يجريها النظراء	بناء المؤسسات	أنشطة الدعوة	حماية المستهلك	تدريب المسؤولين المحليين	أنشطة التعاون الإقليمي ودون الإقليمي
مصر	٢٠٠٥		٢٠٠٦				
السلفادور	٢٠٠٧			٢٠٠٦	٢٠٠٦، ٢٠٠٧		
غانا				٢٠٠٩			
غينيا - بيساو	٢٠٠٩						
إندونيسيا		٢٠٠٩				٢٠٠٦، ٢٠٠٩	٢٠٠٦
العراق						٢٠٠٩	
جامايكا		٢٠٠٧				٢٠٠٦، ٢٠٠٧	٢٠٠٦
الأردن							
كينيا							
جمهورية كوريا	٢٠٠٥		٢٠٠٦			٢٠٠٦، ٢٠٠٦	٢٠٠٦
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية				٢٠٠٦	٢٠٠٩		٢٠٠٦
ليسوتو				٢٠٠٦	٢٠٠٦		
ملاوي	٢٠٠٩	٢٠٠٩			٢٠٠٩		
ماليزيا			٢٠٠٥			٢٠٠٥، ٢٠٠٦	
مالي	٢٠٠٦				٢٠٠٥		٢٠٠٥
موزامبيق		٢٠٠٧					
ناميبيا	٢٠٠٦			٢٠٠٥		٢٠٠٥، ٢٠٠٦	
نيكاراغوا							
النيجر	٢٠٠٦، ٢٠٠٧				٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٦، ٢٠٠٧
عمان		٢٠٠٧				٢٠٠٦	
باراغواي						٢٠٠٩	
بيرو	٢٠٠٦	٢٠٠٩		٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٩	
رومانيا	٢٠٠٧			٢٠٠٦	٢٠٠٦، ٢٠٠٧		٢٠٠٧
رواندا				٢٠٠٥			
سان تومي وبرينسيبي	٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠			٢٠٠٨، ٢٠٠٩			
المملكة العربية السعودية	٢٠٠٩، ٢٠١٠			٢٠٠٩		٢٠٠٦	
السنغال	٢٠٠٦		٢٠٠٦، ٢٠٠٧			٢٠٠٧	
جنوب أفريقيا		٢٠٠٧				٢٠٠٦	٢٠٠٧
سانت لوسيا	٢٠٠٧	٢٠٠٧		٢٠٠٦			٢٠٠٦
السودان							
سوازيلند	٢٠٠٦					٢٠٠٩	

البلد مقدم الطلب/المستفيد	*الأنشطة المتعلقة بصياغة أو مراجعة القوانين والسياسات*	*عمليات الاستعراض والمتابعة التي يجريها النظراء*	*بناء المؤسسات*	*أنشطة الدعوة*	*حماية المستهلك*	*تدريب المسؤولين المحليين*	*أنشطة التعاون الإقليمي ودون الإقليمي*
الجمهورية العربية السورية	٢٠٠٦	٢٠٠٩					٢٠٠٧
تيمور – ليشتي				٢٠٠٩			
جمهورية تترانيا المتحدة							
توغو							
ترينيداد وتوباغو		٢٠٠٧		٢٠٠٧		٢٠٠٦، ٢٠٠٧	٢٠٠٦، ٢٠٠٩
تونس	٢٠٠٧		٢٠٠٦	٢٠٠٧			٢٠١٠
تركيا	٢٠٠٦					٢٠٠٧، ٢٠٠٩	
أوغندا							
أوكرانيا	٢٠٠٦					٢٠٠٥	
أوروغواي		٢٠٠٩					
فييت نام							
زامبيا							
زمبابوي							
CARICOM*						٢٠٠٥	٢٠٠٥، ٢٠٠٦
CEMAC******							
COMESA**							
OECS***	٢٠٠٥						
SACU****	٢٠٠٦						٢٠٠٦
WAEMU*****	٢٠٠٧						٢٠٠٧
		٢٠٠٧				٢٠٠٦، ٢٠٠٧	٢٠٠٦، ٢٠٠٧

* الجماعة الكاريبية.

** السوق المشتركة لشرق أفريقا والجنوب الأفريقي.

*** دول منظمة شرق البحر الكاريبي.

**** الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي.

***** الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

***** الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.